الجمهورية العربية السورية

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي

أبرز النقاط

18 يوليو/تموز 2017

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

wfp.org/ar

النطاق والتغطية

أجرى فريق من 12 خبيراً في مجال الزراعة والحيوانات والأمن الغذائي على المستوى الدولي والوطني من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي زيارة إلى الجمهورية العربية السورية خلال مايو/أيار 2017 لإجراء تقييم مستقل للمحاصيل والأمن الغذائي. وكان هذا التقييم هو الرابع من نوعه منذ اندلاع الأزمة عام 2011، إلا أنها المرة الأولى التي يتمكن خلالها الفريق من زيارة سبع محافظات، بما فيها محافظة حلب وحمص وكذلك الحسكة الواقعة إلى الشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية عند الحدود مع تركيا والتي كانت تشكل سلة الخبز سابقاً. وزار الفريق المزارعين والأسواق وأجرى أعضاؤه لقاءات على امتداد البلد مع مزارعين وتجار وأسر مقيمة لإجراء تقاطع مع المعلومات الثانوية التي وفرتها الحكومة ومنظمات دولية.

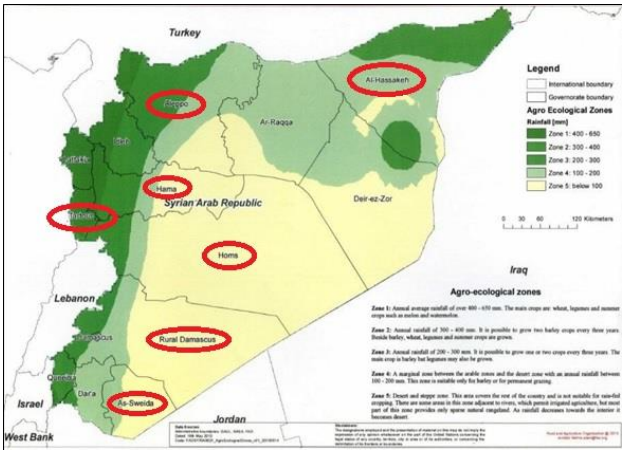

إنتاج المحاصيل

شهد إنتاج القمح والشعير تحسناً طفيفاً خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق نتيجة تحسن الهطولات المطرية وامكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية في بعض المناطق. ويُقدّر إجمالي إنتاج القمح بكمية 1.8 مليون طن، أي أعلى بنسبة 12 في المائة مقارنة مع الحصاد المتدني إلى مستوى قياسي العام الفائت، ليبقى هذا الإنتاج أقل بأكثر من نصف معدل الإنتاج خلال الفترة السابقة للصراع والبالغ 4.1 مليون طن (2002-2011). وتبقى المعوقات الرئيسة أمام الزراعة متمثلة في ارتفاع تكاليف الإنتاج والافتقار إلى المستلزمات، فضلاً عن الأضرار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية، بما فيها تلك المخصصة للري.

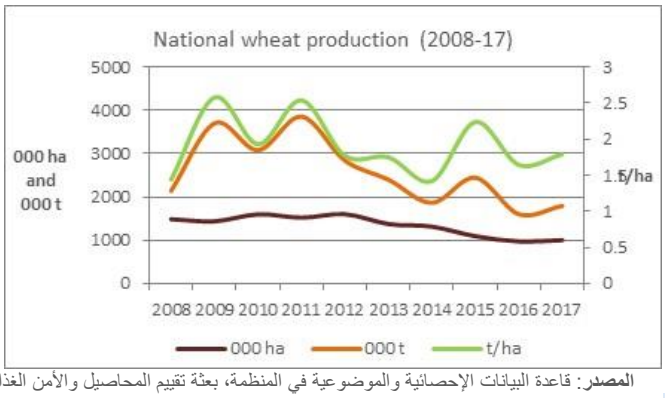

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية والموضوعية في المنظمة، بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي

الحيوانات

سجلت أعداد القطعان خلال العامين الفائتين حالة من الاستقرار لكن عند مستوى جدّ متدن. أما المعوقات الأساسية فتبقى متمثلة في ارتفاع أسعار الأعلاف ونقص التغطية للخدمات البيطرية والوصول إلى المناطق الرعوية في أجزاء من البلد بفعل الوضع الأمني غير المستقر. ولعل من شأن تحسن ظروف المراعي بفعل تلقيها كميات أكبر من الهطولات المطرية التخفيف من الضغط الناجم عن ارتفاع أسعار الأعلاف.

النزوح

إلى جانب هروب الملايين خارج حدود الجمهورية العربية السورية بسبب الحرب، ينزح اثنان من أصل خمسة أشخاص داخلياً في البلد. ولغاية مايو/أيار 2017، بلغ عدد النازحين داخلياً 6.3 مليون شخص، معظمهم تكرر نزوحه، وبات بإمكان 440 000 شخص العودة إلى منازلهم مستفيدين من تحسن الوضع الأمني في بقاع مختلفة من البلد. وفي الوقت عينه، أسفر استمرار الصراع عن موجات نزوح جديدة، حيث تشهد سبع محافظات من بين 14 محافظة تزايداً في عدد النازحين قياساً بمطلع العام.

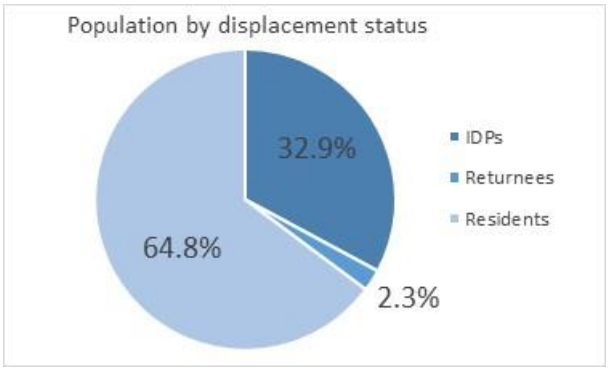

المصدر: رصد الاحتياجات والسكان في سورية

إيصال المساعدات الإنسانية

لا تزال امكانية إيصال المساعدات الانسانية أمام معوقات جسيمة في كل من دير الزور والرقة. فبينما سجلت الحالة الإنسانية في مدينة دير الزور تحسناً طفيفاً بفعل المساعدات التي يتم إسقاطها من الطائرات، يبقى الوضع في الرقة حرجاً. وتعرضت المتاجر للدمار ما اقترن بارتفاع حاد في تكاليف السلة الغذائية القياسية بنسبة 42 في المائة ما بين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2017. وأدرجت بعض المناطق المحاصرة سابقاً بين المناطق التي يصعب الوصول إليها.

الأسواق

نظراً للتحسن العام في الأمن الغذائي وفتح طرق الامدادات، تشهد التجارة حالة من التعافي البطيء على امتداد البلد، بينما تعمل الأسواق على نحو جيد كما يبدو. فقد بدأت الأسواق في أجزاء من حلب الشرقية بالنهوض ثانيةً بعد حالة الدمار الكامل التي أصابتها. إلا أن أسعار الأغذية لا تزال مرتفعة جداً قياساً بفترة العامين أو الثلاثة الأخيرة، رغم تراجعها بشكل طفيف على الأقل في بعض مناطق البلد مقارنة بالعام السابق.

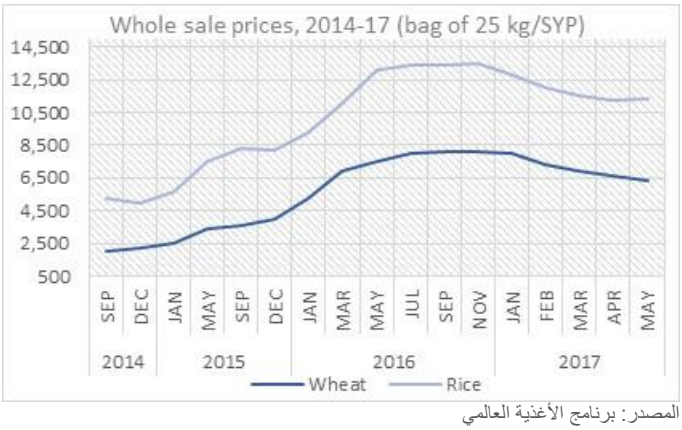

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

اتجاهات مصادر المعيشة

مع التحسن الطفيف الذي شهدته نشاطات الأسواق وامكانية الوصول إليها، طرأ على فرص مصادر المعيشة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي شيئاً من التحسن مقارنة بالعام الفائت. فقد سجلت القدرة الشرائية لدى العمال المؤقتين والرعاة ارتفاعاً طفيفاً منذ ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، لكنها لا تزال متدنية مقارنة بعامي 2014 و2015. وغالباً ما تحصل أسر النازحين داخلياً على أجور أدنى من غيرهم أو تنخفض فرص العمل أمامهم. ما يدفعهم إلى العمل لساعات طويلة واللجوء إلى عمالة الأطفال. فمع هجرة الكثير من الرجال أو تجنيدهم، بات عبء دعم الأسر أكبر على كاهل النساء.

استهلاك الأغذية وتنوع الوجبات الغذائية

يعتمد أكثر من 30 في المائة من الأسر على وجبة غذائية فقيرة كماً ونوعاً. وتتردى الحالة بين الأسر المقيمة في المناطق المحاصرة أو تلك التي يصعب الوصول إليها، وكذلك بين أسر النازحين. أما الشريحة الأضعف فتتمثل في أسر النازحين الجدد (الذين لم تمض سنة على نزوحهم). ولعل الأسر التي تديرها الإناث والأسر ذات العدد الكبير من الأولاد تحظى بنصيب منخفض من الاستهلاك. إلا أن ثمة تحسن طفيف طرأ على الوضع بصفة عامة مقارنة بالعام السابق.

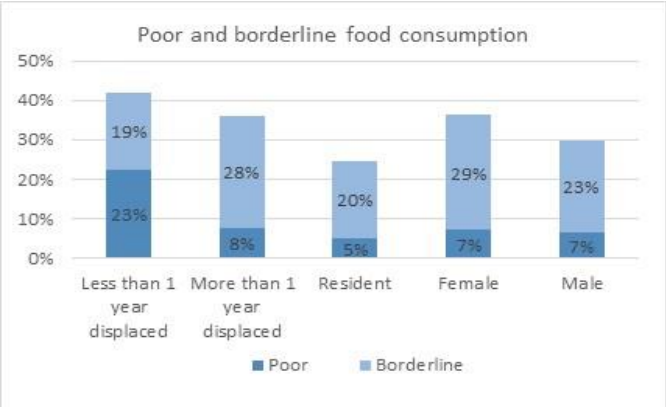

المصدر: المشروع المتنقل لتحليل الضعف ورسم خرائطه (يناير/كانون الأول إلى مايو/أيار 2017)

استراتيجيات التأقلم

يلجأ السوريون إلى اتباع استراتيجيات التأقلم الغذائي، ما يشكل إشارة لحالة الإجهاد التي يواجهون لتغطية حالة النقص الشديد في الأغذية. فقد لجأ قرابة 50 في المائة من الأسر إلى تقليص عدد الوجبات، في حين تعمل نسبة تنوف على 30 في المائة من تلك الأسر على تقييد استهلاك الكبار للأغذية لتعطي بذلك أولوية للأطفال. وفي العام السابع للأزمة، استنزفت الأغلبية القصوى من الأسر أصولها وباتت عاجزة عن التأقلم. أما الاستراتيجية الرئيسة التي تتبعها تلك الأسر للتأقلم فتكمن في اللجوء إلى عمالة الأطفال أو إلى سحب أطفالها من المدارس.

الحاجة إلى مساعدات غذائية

تقدر البعثة اعتماداً على البيانات المتوافرة أن زهاء 6.9 مليون سوري يعيشون حالة من انعدام الأمن الغذائي. أضف إلى ذلك، أنه لولا تقديم المساعدات الغذائية لكانت حالة 5.6 مليون سوري أكثر سوءاً. ويتربص خطر انعدام الأمن الغذائي بنحو 3.1 مليون سوري آخرين كونهم يطبقون استراتيجيات استنزاف الأصول لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، في حين يقتصر عدد من يتمتع بحالة الأمن الغذائي على 3.5 مليون فقط. ونظراً للبيئة المعقدة، لا يوجد اتجاه تحسن واضح قياساً بالوضع في منتصف 2016. فمن ناحية، انخفض عدد الأشخاص ذوي الاستهلاك الضعيف أو الحدي قياساً بعام 2016. ما يعكس، من جملة أمور أخرى، تحسن وصولهم إلى المساعدات الإنسانية. ومن الناحية الأخرى، انخفضت نسبة الأسر ذات مستويات الاستهلاك المقبولة والتي لا تعتمد على المساعدات أو استنزاف الأصول.

متطلبات مصادر المعيشة الزراعية

تعرض القطاع الزراعي على مر السنوات السبع الأخيرة للدمار (فقدان الأراضي الزراعية وهجرة المزارعين من المناطق التي ينعدم فيها الأمن، وكذلك دمار الآليات الزراعية ومرافق التخزين والبنى التحتية للري) ما أسفر عن تدهور مصادر المعيشة الزراعية. ورغم هذا الدمار، تبقى الزراعة العنصر الرئيس للاقتصاد، ناهيك عن أنها توفر شريان الحياة لملايين السوريين. بالمقابل بقي أغلب المزارعين، لاسيما مزارعي المحاصيل، في أراضيهم. ويعتبر دعم مصادر المعيشة الزراعية مسألة أكثر إلحاحاً لتعزيز قدرة السكان المتضررين على التكيف وتخفيف آليات التأقلم السلبية، حيث سيولى التركيز على التدخلات الهادفة إلى تلبية الاحتياجات التي يتطلبها الأمن الغذائي والتغذوي على المدى المباشر والمتوسط وكذلك على تنويع الدخل وفرص مصادر المعيشة الزراعية لدى أشد الأسر ضعفاً.

توصيات أساسية

تحسيناً لحالة الأمن الغذائي بصفة عامة وإعادة بناء القدرة على التكيف في الجمهورية العربية السورية، توصي البعثة بالتركيز على الأولويتين التاليتين:

1. معالجة الاحتياجات الفورية دعماً للأمن الغذائي وتعزيزاً للطاقة الاستيعابية لدى السكان المستضعفين، لاسيما أسر النازحين والعائدين خلال الفترة الأولى لعودتهم إلى ديارهم؛
2. توفير أرضية لحلول مستدامة طويلة الأجل تعمل على تسهيل وتعزيز استمرارية مصادر المعيشة الزراعية وإعادة بناء القدرة على التكيف لدى السكان، لاسيما العائدين من خلال توفير بيئة تمكينية للإنتاج الزراعي وتسهيل الامداد بالمستلزمات الضرورية لإنتاج المحاصيل والحيوانات.

أولويات العمل

- تشتمل الاحتياجات المباشرة على **دعم حملة الحبوب القادمة للموسم 2017-2018** من خلال توفير بذور جيدة النوعية للمزارعين الأضعف بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي في البلد؛
- على المدى القصير والمتوسط، استمرار توفير الدعم الذي من شأنه **حماية وتحسين واستعادة مصادر المعيشة** لدى الأسر المستضعفة في البلد من خلال توفير مستلزمات زراعية وخدمات (إنتاج الأسر للخضروات، وتربية الدواجن/المجترات الصغيرة، وإنتاج محاصيل أساسية كالقمح والشعير، وتلقيح الحيوانات ومعالجتها، وتوفير الأعلاف التكميلية للحيوانات، وتنفيذ برامج تستلزم مبالغ نقدية، وغيرها)؛
- وعندما يكون الوضع الأمني سانحاً، إعادة تأهيل وتحسين **نظام إنتاج وتوزيع بذور** محاصيل مختارة، وإعادة تأهيل المتضرر من البنى التحتية المخصصة للري ومرافق التخزين؛
- الاستمرار في تعزيز **إدارة المعلومات والانذار المبكر والتنسيق** بشأن الأمن الغذائي والقطاع الزراعي في البلد وبناء قدرات الشركاء الوطنيين؛
- الاستمرار في تقديم **المساعدة المنقذة للحياة**، لاسيما للنازحين والعائدين المستضعفين، وكذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتلك المحاصرة، بالتزامن مع زيادة تدريجية في التركيز على **أنشطة مصادر المعيشة** لإعادة بناء القدرة على التكيف، لاسيما في المناطق التي بدأت تشهد استقراراً وتلك التي تشهد معدلات مرتفعة من عودة النازحين؛
- رصد المناطق التي تسجل حالات من **تدفق نازحين جدد**، من قبيل السويداء وحماة وحلب واللاذقية، وتعديل مستويات المساعدة إذا اقتضى الأمر؛
- توسيع مبادرتي **الوجبات المدرسية والعودة إلى المدارس** وتوفير حوافز لأسر النازحين المستضعفين تشجيعاً لهم على إرسال أولادهم إلى المدرسة؛
- توسيع برنامج التغذية للنساء الحوامل والمرضعات لزيادة امكانية **وصولهن إلى وجبات صحية ومتوازنة**؛
- مع تحسن حالة الأسواق، ثمة احتمال متزايد لتوسيع البرامج باستخدام **الحوالات النقدية**، لاسيما في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ذات الأسواق النشطة؛
- تعزيز **قدرات الشركاء** على تنفيذ برامج استهداف ورصد المساعدات استناداً إلى الاحتياجات.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

دومينيك بيرجن، مدير ورئيس البرنامج الاستراتيجي للقدرة على التكيف
شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل
منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا (Dominique.Burgeon@fao.org)

عارف حسين، كبير الاقتصاديين ومعاون المدير
شعبة السياسات والبرامج، خدمات التحليل والاتجاهات
برنامج الأغذية العالمي، إيطاليا (arif.husain@wfp.org)